

اربابا على قياس قول علي ثلاثة ارباعه لبنت البنت وربعه
 لبنت بنت الابن لانه يرعى الرقة على بنت الابن مع بنت الصبية
 واحدا اسداسا على قياس قوله ل ابن محمود خمسة اسداسا
 لبنت البنت وسدسه لبنت بنت الابن لانه لا يرعى الرقة على
 بنت الابن مع الصبية ويستدلون على التزويج بان
 الاستحقاق لا يمكن اثباته بالواحد ولا نصف ههنا في
 ولان السنة والادعاء فلا طريق سوى اقامة الذي
 مقام الذي به لبنت له الاستحقاق الذي كان ثابتا
 للذي به فنيب كل اصل يتقل الى فرعه ويؤيده
 ان من كان منهم ولد الصاحب فرضي او لم يصح كانا ولي
 من ليس كذلك وليس ذلك الا باعتبار الذي
 به ويرد على قولهم انه يلزم منه امر فاحش هو حرمان
 الميراث بصكون الذي به رقيقا او كافرا فيكون
 الشخص محروما عن الميراث بمعنى في غيره فوجب ان
 يكون الاستحقاق باعتبار وصف فيه وهو القرابة
 ولما كان فيه معنى المصوبة قدم الاقرب وذهب
 نوح بن دراج وخبيش بن عبيد ومن تابعهما الى ان
 المال بينهما انصافا لانه استحقاقا انما هو باعتبار
 الوصف العام الذي هو الرحم والاقرب وذهب
 نوح والا بعد متساويان فيه فهو لا يسمى اصل الرحم
 وان استوفوا في الدرجة بأن يدلو اكلهم الى الميت بدر
 جتين او ثلاث درجات مثلا قوله الواحدة اولى من ولد
 ذوي الارحام كبت لبنت الابن فانما اولى من ابن بنت
 البنت وذلك لان الاول ولد لبنت الابن وهي صاحبة
 فرض والثاني ولد لبنت البنت وهي ذات رحم والسبب

هذه

هذه الاولوية ان ولد الوارث اقرب كما والزوج يكون
 بالقراب الحقيقي ان وجد والا فالقرب الحكمي وان استوف
 درجاتهم في القرب ولم يكن فيهم مع ذلك الاستواء
 ولد وارث كابت البنت وبنت البنت كبت ابن البنت
 وابن بنت البنت او كان كلهم يدلون بوارث كابت البنت
 وبنت البنت فخذ الي يوسف في قوله الاخير
 والحسن بن زياد يعتبر ابدان الفروع المساويان في
 الدرجات المذكورين ويقسم المال عليهم باعتبار اصل
 ذكورهم وانفستهم سواء اتفقت صفة الاصول في
 الذكورة والذكورة كما في المثال الذي ذكرناه لادلتهم
 كلهم بوارث او اختلفت كما في المثال المذكور لكونهم
 ولد الوارث فان كانت الفروع ذكورا فقط واناثا فقط
 تساوا في القسمة وان كانوا مختلطين فللذكر مثل
 حظ الانثيين ولا يعتبر في القسمة صفات اصولهم
 اصلا وهو رواية شاذة عن ابى حنيفة ومحمد بن اسمعيل
 يعتبر ابدان الفروع ان اتفقت الاصول في الذكورة
 والذكورة موافقا لما اى ك بي يوسف في قوله الاخير
 والحسن بن زياد يعتبر الاصول ان اختلفت صفاتهم
 ويمطى الفروع ميراث الاصول مخالفا لما وهو القول
 الاول ك بي يوسف واشهر الروايتين عن ابى حنيفة
 وانفاهم من هذا هو اعلم ان المصنف رحمه الله اقتار
 في ذوى الارحام مقالة اصل القرابة والمذكور في شعر
 المبسوط ان الحسن بن زياد من اصل القرابة الميراث
 كما اشار اليه عن قريب فجعل قوله مع ابى يوسف
 محل نظره والدليل على قوله الاخير ك بي يوسف ان

صفة

957